

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9787

الثلاثاء، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 16/30

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	السيد كاريوكي	الرئيس
السيد إيريمين	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيدة باربا بوستوس	إكوادور	
السيدة قاسمي	الجزائر	
السيد تشو	جمهورية كوريا	
السيدة كارلي سيتار	سلوفينيا	
السيد كاربنتر	سويسرا	
السيدة سينسر - كوكر	سيراليون	
السيد نيو شياكيانغ	الصين	
السيدة بن	غيانا	
السيدة ميه	فرنسا	
السيد أتسواردي	مالطة	
السيد بواناهاغي	موزامبيق	
السيدة بوستل	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد كيتادا	اليابان	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-35324 (A)



الإغاثية في الأراضي الفلسطينية وإعاقه عمل المنظمات الإنسانية عن تقديم المساعدات الإغاثية للشعب الفلسطيني الشقيق. ونعرب عن إدانتنا العميقة للعمليات العسكرية الإسرائيلية التي استهدفت الأراضي اللبنانية. ونرفض تهديد أمن لبنان واستقراره وانتهاك سلامته الإقليمية وتهجير مواطنيه. وتؤكد المملكة وقوفها إلى جانب الأشقاء في فلسطين ولبنان لتجاوز التبعات الإنسانية الكارثية للعدوان الإسرائيلي المتواصل. وندعو المجتمع الدولي للنهوض بمسؤولياته لحفظ الأمن والسلم الدوليين بوقف العدوان والمجازر بحق الأشقاء في فلسطين ولبنان. ونؤكد أن استمرار إسرائيل في جرائمها بحق الأبرياء والإمعان في انتهاك قدسية المسجد الأقصى المبارك، والانتقاص من الدور المحوري للسلطة الوطنية الفلسطينية على كل الأراضي الفلسطينية، من شأنه تقويض الجهود الهادفة لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وإحلال السلام في المنطقة.

استشعاراً من المملكة بخطورة الوضع منذ بداية الأزمة، اتخذت المملكة خطوات مهمة عبر تحركاتها المشتركة على الصعيد الدولي لإدانة العدوان الإسرائيلي الأثم وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية والمطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية. وقد استضاف بلدي الأسبوع الماضي القمة العربية - الإسلامية غير العادية برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز. كما ترأست المملكة اللجنة الوزارية التي كلفتها القمة العربية - الإسلامية المشتركة المنعقدة في الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بالقيام بزيارات لعدد من الدول من أجل دعوة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته ووقف العدوان وحماية المدنيين. ونجحت جهودنا المشتركة في حث المزيد من الدول المحبة للسلام على الاعتراف بدولة فلسطين وتأييد قرارات الجمعية العامة باعتبار فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما أطلقنا التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج، وندعو بقية الدول للانضمام إلى هذا التحالف.

عُقدت الجلسة الساعة 13/40 يوم الإثنين، 18 تشرين الثاني/نوفمبر واستؤنفت يوم الثلاثاء 19 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة 17/10. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشجع جميع المتكلمين على ألا تزيد مدة بياناتهم عن ثلاث دقائق. والأضواء الومضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أهنئكم على جهودكم المميزة خلال رئاستكم للمجلس خلال هذا الشهر، ونشكركم جزيلاً على الدعوة لعقد هذا الاجتماع الوزاري حول الشرق الأوسط. كما نقدم الشكر للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

نجتمع اليوم ونحن في العام الثاني منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وما زلنا نشهد تصاعد وتيرة العنف والقتل في ظل استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، بل واتساع نطاق تلك العمليات لتشمل الجمهورية اللبنانية الشقيقة. وما كان لقوات الاحتلال الإمعان في تلك الجرائم البشعة لولا غياب المساءلة وعجز المجلس عن الاضطلاع بمسؤولياته. لقد حذر بلدي من استمرار العدوان الإسرائيلي وأن له عواقب على الأمن الإقليمي والدولي وأنه يجب وضع حد للعدوان الإسرائيلي الذي يقف عائقاً أمام تحقيق السلام. ومنذ بداية الأزمة طالب بلدي بوقف فوري لإطلاق النار وتوفير المساعدات الإنسانية دون عوائق، والإفراج عن الرهائن والالتزام الجاد بالسلام الدائم. إن العجز عن وقف تلك الانتهاكات الصارخة يمثل مصدر قلق كبير وي طرح تساؤلات مشروعة حول عجز النظام الدولي عن وقف المجازر بحق الأبرياء. وفي هذا الصدد، تجدد المملكة إدانتها ورفضها القاطع للإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، والتي أسفرت عن أكثر من 150 000 من الشهداء والمصابين والمفقودين، معظمهم من النساء والأطفال.

كما تشجب المملكة منع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من الأعمال

منه. للأسف، كل هذا الجهد الكثيف تبدد. فالحرب لم تنته. بل على العكس، طورت إسرائيل اعتداءاتها عبر حصار لإنساني خانق حالياً على شمال القطاع، وتجويع واستهداف واسع للمنشآت المدنية لا سيما المستشفيات والمدارس. إنها أهوال تليق بعصور الظلام.

كيف يعجز مجلس الأمن عن التصدي لسياسة إسرائيل في القتل المتعمد الواسع النطاق واستهداف المدنيين وتجويعهم لأكثر من عام؟ إن السماح بحدوث تلك الأهوال وصمة عار لا يزيلها إلا الإيقاف الفوري للحرب. كم من الوعود قُطعت أمامنا هنا ولم تُنفذ؟ كم من التحقيقات أُشير إليها ولم تسفر عن أي شيء؟ بل كم من القرارات اتُخذت ولم تُنفذ؟ لقد آن الأوان لإيقاف تلك الحرب الضروس. كم من الأرواح البريئة أزهقت؟ إن مصر تسجل أمامكم أن كل الدماء محرمة. لا فرق بين دماء أي إنسان وآخر. فلنوقف سوياً نزيف الدماء، كل الدماء أولاً، وكل ما عدا ذلك تستطيع الوساطات الفعالة والنزوية إيجاد المقاربات والوسائل لمعالجتها بحكمة.

وإيماناً بالسلام والحوار ونبذ العنف، واقتناعاً بأن إلقاء اللوم وتبادل الاتهامات لا يكفي لوقف الحرب، تطالبكم مصر بالنظر في اتخاذ الخطوات التالية:

أولاً، اتخاذ مجلس الأمن قراراً وفق الفصل السابع بوقف إطلاق النار بشكل فوري في قطاع غزة، وفتح كافة المعابر لنفاذ المساعدات دون عوائق، والسماح للوكالات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة، وخاصة وكالة الأونروا ذات الدور غير القابل للاستبدال، بالقيام بدورها الإغاثي والإنساني وتنفيذ ما ورد في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن منع التهجير أو إجراء أي تغيير ديمغرافي أو جغرافي في قطاع غزة، ومنع تصدير الأسلحة والذخائر لإسرائيل لوقف آلة الحرب.

وفي ما يتعلق بלבnan، يجب أيضاً وقف الحرب الإسرائيلية وانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية وتنفيذ القرار 1701 (2006) بالكامل.

ثانياً، التفاوض لتحويل وقف إطلاق النار إلى هدنة دائمة تنهي العدوان على غزة بشكل نهائي.

وفي الختام، سيستمر بلدي في دعم الحق الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وإرساء السلام العادل والشامل وفقاً لمبادرة السلام العربية وفي إطار القرارات الدولية ذات الصلة. ونؤكد بأن عنوان جلستنا اليوم "إنهاء الحرب وتأمين السلام الدائم في الشرق الأوسط" هو هدف يتفق عليه الجميع. ولذا يجب علينا بذل أقصى الجهود لتحقيقه، خصوصاً عبر هذا المجلس الذي تقع على عاتقه مسؤولية تحقيق الأمن والسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): يواجه الشرق الأوسط مرحلة شديدة الخطورة بفعل الحرب الإسرائيلية منذ العام الماضي على قطاع غزة، التي امتدت نيرانها لنطاق لبنان وعدد من دول المنطقة، مما يعرض الأمن والسلام الدوليين لتهديد خطير، ويستدعي تدخلاً عاجلاً من مجلس الأمن لإيقاف القتال ومنع فتح جبهات جديدة قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة.

إن موقف مصر واضح منذ بداية الأزمة: إدانة الحرب الإسرائيلية على غزة وقتلها الممنهج للمدنيين وتدميرها للقطاع بشكل كامل وعرقلتها بلا مبرر لنفاذ المساعدات. ويتمثل موقفها في الرفض الكامل لخطوات إسرائيل بتحويل القطاع لمنطقة غير صالحة للحياة، ومحاولة دفع الفلسطينيين نحو التهجير القسري خارج أراضيهم وأرض أجدادهم. إن مصر تقف بكل عزم ضد تلك الممارسات التي يجرمها القانون الدولي، مثلما ترفض قتل أو خطف المدنيين وترويعهم وكل ممارسات الإرهاب. وتدعو مصر لمساءلة كل مرتكبي الجرائم بحق الشعب الفلسطيني وموظفي الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من مسؤوليات مصر الإقليمية وواجبها الأخلاقي والإنساني، فقد سعت للوساطة مع كل من قطر والولايات المتحدة الأمريكية لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والأسرى، وعملت على تذليل العقبات أمام نفاذ المساعدات من معبر رفح إلى قطاع غزة، حتى إغلاقه بسبب احتلال الجيش الإسرائيلي للجانب الفلسطيني

عن تدمير جيش الاحتلال الإسرائيلي للبنية التحتية في قطاع غزة، من مدارس ومستشفيات ومنازل ومنشآت تابعة للأمم المتحدة ودور عبادة، واستخدامه التجويع كسلاح ضد ملايين الغزيين. وهذا ما أكدته التقرير الأخير (A/79/363) للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والذي خلص إلى أن الحرب الإسرائيلية في غزة تتوافق مع خصائص الإبادة الجماعية في ظل الظروف الخطيرة المفروضة عمداً على الفلسطينيين هناك. إن مواصلة إسرائيل للعدوان ناجمة عن غياب المساءلة وسياسة الإفلات من العقاب؛ وظن الحكومة الإسرائيلية بأنها فوق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات محكمة العدل الدولية وقرارات مجلسكم هذا. فلا بد لنا من أن نشدد على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤوليته وقيامه بفرض وقف فوري لإطلاق النار في غزة ولبنان وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد من البدء فوراً في الإجراءات الرامية لإدخال المساعدات الإنسانية بالشكل المطلوب والمستدام، حماية لأرواح المدنيين العزل الذين يموتون جوعاً بفعل حصار إسرائيل المتعمد على غزة وانتهاجها لسياسة العقاب الجماعي ضد ملايين الفلسطينيين.

سيستمر الأردن في تقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة بالتعاون مع الأشقاء والشركاء الدوليين، حيث أرسل عبر ممر المساعدات الإنسانية البرية حتى الآن نحو 51 000 طن من المساعدات من خلال 117 قافلة مكونة من أكثر من 4 000 شاحنة بقيمة إجمالية بلغت 133 مليون دولار أمريكي، وذلك بالتعاون مع الدول الشريكة والمنظمات الدولية المعنية. وقام الأردن بتسيير 53 طائرة لنقل المساعدات، بينها 13 طائرة من سلاح الجو الملكي الأردني والهيئة الخيرية الهاشمية الأردنية و 40 طائرة بالتعاون مع منظمات دولية وأممية. وبدأ بتنفيذ أول عملية إنزال جوي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ومنذ ذلك التاريخ، نفذ 389 عملية إنزال جوي خلال الحرب في مناطق مختلفة من شمال وجنوب قطاع غزة، بالإضافة إلى مناطق بالقرب من المستشفيات الميدانية الأردنية والمحطات الجراحية في منطقة تل الهوى وخان يونس

ثالثاً، تيسير تولي السلطة الفلسطينية شؤون الحكم والإدارة في قطاع غزة لتعود عملية إزالة آثار الدمار وإعادة وتيرة الحياة للقطاع والبدء في مشروعات التعافي المبكر وإعادة الإعمار بالتعاون مع الأمم المتحدة وبدعم مالي وسياسي من المجتمع الدولي.

رابعاً، استئناف مسار السلام، لإعادة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لطاولة المفاوضات وإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين، بحيث تعيش دولة فلسطين المستقلة جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

خامساً، التزام المجتمع الدولي بعدم الاعتراف والتعامل مع أي إجراءات إسرائيلية أحادية لفرض الأمر الواقع، خاصة مساعي إسرائيل لضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وتنفيذ ما ورد في قرار الجمعية العامة (دإط-24/10) بعدم تقديم العون في الإبقاء على الوضع الناشئ والناجم وعن الاحتلال.

كل الأزمات تحمل في طياتها بذور الحل. ومن رحم تلك المعاناة الرهيبة يجب استحضار الأمل. والحل الذي لا بديل سواه، هو السلام العادل وإعادة الحقوق لأصحابها، وضمان الأمن للجميع بلا استثناء وعودة كل غائب لبيته وتضميد كل الجراح، لا للتجويع، لا للإرهاب من أي طرف وضد أي إنسان. لقد آن الأوان لإنهاء الاحتلال وإنشاء الدولة الفلسطينية على حدود 4 حزيران/يونيه وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الحمود (الأردن): أشكركم، السيد الرئيس، وأود بداية أن أهنئكم بمناسبة تولي وفد بلدكم لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر متمنياً لكم السداد في إنجاز أعمال المجلس.

ونرحب برئاسة معالي وزير خارجية بريطانيا لأعمال هذه الجلسة الخاصة حول الحالة في الشرق الأوسط، وأشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته.

وأعرب عن دعم الأردن لبيان المجموعة العربية.

تشهد المنطقة تصعيداً خطيراً وكارثياً سببه استمرار عدوان إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان، والذي قتل فيه حتى اليوم أكثر من 44 000 فلسطيني وآلاف اللبنانيين، فضلاً

والتي سيستمر الأردن في رعايتها وحمايتها بموجب الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها. ونجدد تأكيدنا على بطلان وعدم قانونية الإجراءات الإسرائيلية في القدس والرامية إلى طمس هويتها وطابعها الديمغرافي في مخالفة لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية والتراث الثقافي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا يفوتنا أيضاً أن ندعو الشركاء الدوليين إلى توفير الدعم المالي والسياسي والقانوني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ضماناً لاستمراريتها في تقديم خدماتها الحيوية لنحو 6 ملايين لاجئ فلسطيني وفي جميع مناطق عملياتها الخمس وفقاً لتكليفها الصادر عن الأمم المتحدة. ويأتي ذلك في الوقت الذي تتعرض فيه الوكالة لمحاولات تصفية سياسية وإجراءات لا قانونية من قبل إسرائيل، تمثل آخرها في اعتماد الكنيست لقانونين يقضيان بحظر أنشطة الوكالة ورفع الحصانة عنها وعن موظفيها ومنشآتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتمثل هذه الإجراءات انتهاكات جسيمة للالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي ولحرمة الوكالة ومنشآتها وموظفيها بموجب اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946.

ختاماً، نطالب مجلسكم باتخاذ إجراءات فاعلة من شأنها وقف التصعيد الإسرائيلي الخطير على غزة ولبنان والذي سيستمر حتماً إذا لم تواجه الحكومة الإسرائيلية تبعات لما تقوم به من تدمير لحاضر ومستقبل المنطقة وإطلاق جهد حقيقي لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وفق حل الدولتين على خطوط 4 حزيران/يونيه لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والذي يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة في غزة، مصدر قلق كبير. ولن يؤدي عدم اتخاذ مجلس الأمن إجراءً حاسماً إلا إلى تعميق الأزمة. فما نشهده في غزة

وكنيسة القديس بريفوريوس. وفي هذا الصدد، ندعو إلى فتح جميع المعابر أمام دخول المساعدات ونؤكد على ضرورة تنفيذ مخرجات مؤتمر الاستجابة الإنسانية الطارئة في غزة الذي استضافه الأردن ونظمه بالتعاون مع جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة.

في ظل استمرار الحكومة الإسرائيلية في ارتكاب جرائم الحرب، ندعو المجلس والدول التي تحترم القانون الدولي الإنساني إلى الضغط من أجل تطبيقه وحمايته من دون ازدواجية في المعايير، والقيام فوراً بوقف تزويد إسرائيل بالسلح وفرض عقوبات على الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين المتطرفين فيها الذين يبثون ثقافة الكراهية ويحرضون على القتل وبيروون قتل الأبرياء ويدفعون بتصرفاتهم المنطقة نحو التصعيد الشامل، خاصة في ظل تجاهل الحكومة الإسرائيلية ورئيسها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ولأحكام محكمة العدل الدولية ولدعوات المجتمع الدولي لوقف الحرب.

تستهدف الإجراءات التصعيدية للحكومة الإسرائيلية المتطرفة أيضاً الضفة الغربية والقدس المحتلة. وأخطر هذه الإجراءات عنف وإرهاب المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، والذي ترعاه الحكومة الإسرائيلية، والذي شهد تصعيداً غير مسبوق منذ بداية العدوان على قطاع غزة. وإذ ندين بأشد العبارات هذه الاعتداءات، فإننا نحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية ضمان حماية الشعب الفلسطيني وطواقم الإغاثة الإنسانية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وندعو المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات وطنية ودولية عليهم.

وندين في هذا الصدد، التصريحات العنصرية والتحريضية الصادرة عن وزير المالية الإسرائيلي مؤخراً والداعية إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة وبناء المستوطنات وتوسيعها. ونؤكد أنه لا سيادة لإسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن هذه التصريحات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية هي تحد فاضح للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وخصوصاً القرار 2334 (2016)، وما أعلنته محكمة العدل الدولية بعدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية وضماً للأرض الفلسطينية المحتلة. ونؤكد على ضرورة احترام إسرائيل للوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة في القدس؛

ويجب أن يفي مجلس الأمن بالولاية المنوطة به لدعم السلام والأمن الدوليين باتخاذ إجراء الآن. ولا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم من دون معالجة المسائل الجوهرية للقضية الفلسطينية. وتظل تركيا ملتزمة بدعم كل الجهود المبذولة للتوصل إلى حل الدولتين بناءً على حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمتصلة جغرافياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نهنئكم، السيد الرئيس، على تولي بلدكم الصديق رئاسة المجلس. ونرحب بمشاركة السيد ديفيد لامي، وزير الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية للمملكة المتحدة.

تتعقد هذه الجلسة وقطاع غزة لا يزال يشهد كارثة إنسانية غير مسبوقة بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر على القطاع منذ أكثر من عام والذي امتد إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين، بما في ذلك انتهاك المقدرات الدينية وتوسيع الاستيطان. كما امتد هذا العدوان إلى لبنان حيث انتهك سيادته وسلامه أراضيّه وتسبب بأعداد كبيرة من الضحايا. كما شمل اعتداءات على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ومنذ البداية، حذرت دولة قطر من تداعيات تصعيد هذه الحرب وسعت إلى تجنب هذه التداعيات وحقق الدماء وتخفيف المعاناة الإنسانية لجميع الأطراف من خلال بذل جهود وساطة مخصصة بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد نجحت هذه الجهود الدبلوماسية في إقناع إسرائيل وحماس بإعلان هدنة إنسانية ووقف لإطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تم من خلاله تبادل الأسرى والمحتجزين حيث تم إطلاق سراح أكثر من 100 من الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة ومئات من الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية ورفع مستوى إدخال شحنات الإغاثة إلى القطاع. وقد لاقت هذه الجهود ترحيباً ودعمًا من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

إن دولة قطر، التي ظلت تعتمد الشفافية والمصداقية في وساطتها، قد أخطرت الأطراف أثناء المحاولات الأخيرة للوصول إلى

مأساة إنسانية غير مسبوقة في نطاقها وشدتها. إنها كارثة من صنع الإنسان. لقد نزح جميع السكان تقريباً حيث تشير آخر التقارير إلى أن عدد القتلى تجاوز 43 000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، ولا يزال هناك آخرون تحت الأنقاض. وحذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأسبوع الماضي من أن الظروف المعيشية في جميع أنحاء غزة غير صالحة لبقاء الإنسان على قيد الحياة. وقد استهدفت المستشفيات والمدارس وقوافل المساعدات الإنسانية ولا تزال هناك عوائق تحول دون إمكانية وصول المساعدات.

وتواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تشكل العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة، تحديات كبيرة تعوق عملياتها. وتهدد الإجراءات التشريعية وجودها وتقوض احتمالات عودة اللاجئين الفلسطينيين وكذلك آفاق الرؤية القائمة على وجود دولتين.

إن ما تقوم به إسرائيل في غزة والضفة الغربية ولبنان ناتج عن إفلاتها من العقاب لفترة طويلة. لقد تأسست الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف منع ارتكاب هذه الانتهاكات. ونرى اليوم أن مبادئها تواجه تحديات. ولا يمكن أن يقف المجلس مكتوف الأيدي بينما يُستهدَف موظفو الأمم المتحدة - حيث قُتل ما يقرب من 300 منهم - وتعرض الآليات الإنسانية الرئيسية للخطر. ولا يمكن إنكار انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لقد حان وقت العمل.

وتدعو تركيا إلى اتخاذ تدابير فورية: أولاً وقبل كل شيء، ضمان وقف لإطلاق النار وكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بلا عوائق وحماية المدنيين. ثانياً، ندعو إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة دإط-24/10 بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني ضمن الإطار الزمني المحدد. وتمشياً مع ذلك القرار، نقل 52 بلداً ومنظمتان دوليتان رسالة مشتركة إلى مجلس الأمن تدعو إلى وقف عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل. ثالثاً، يجب أن تنتظر جميع الدول الأعضاء، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، بجدية في الاعتراف بفلسطين دولة ذات سيادة لدعم حل الدولتين. رابعاً، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة للحفاظ على الأونروا وحمايتها إلى أن يتحقق حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد ديفيد لامي على ترؤسه لهذه الجلسة وأهنيء المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر. كما أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

ونتفق مع ما ذكر في جلسة يوم أمس واليوم بأن الأولوية تكمن في التوصل إلى وقف إطلاق نار فوري وعاجل في غزة ولبنان ورفع العراقيل أمام الجهود الإنسانية للسماح بإدخال مساعدات على نطاق واسع، إلى جانب حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والإفراج عن الرهائن والمحتجزين، فضلاً عن ضرورة احترام جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، بما فيها القرار 1701 (2006). وفي الوقت ذاته، هناك حاجة ماسة لبلورة رؤية واضحة وحلول مستدامة ليس لوضع حد للحرب في غزة فحسب، بل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ككل. فلا يمكن البقاء في دوامة الإعمار والدمار أو القبول بالعودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وبالأخص بعد الخسائر الهائلة في الأرواح جراء هذه الحرب والتوقعات بأن يستغرق التعافي منها عقوداً طويلة، بما في ذلك التعافي من الآثار النفسية على الذين عاشوا ويلات هذه الحرب وفقدوا أحبائهم وكل ما يملكون.

وتضعنا هذه التطورات الخطيرة أمام مسؤولية تاريخية: فإما أن نحول هذه المأساة إلى نقطة انتقال للمنطقة من الصراعات والحروب إلى السلام والازدهار، أو نسمح لها بأن تعمق دوامة العنف وعدم الاستقرار. ويتطلب إنهاء هذا النزاع رؤية شاملة تتجاوز الخطوات العاجلة. وسبق أن طرح بلدي رؤيته في هذه المسألة والتي تقوم على إنشاء بعثة دولية مؤقتة، بدعوة رسمية من السلطة الفلسطينية، لتعمل هذه البعثة على الاستجابة الفعالة للأزمة الإنسانية في غزة وإرساء دعائم القانون والنظام، مع ضرورة حدوث إصلاح حقيقي للسلطة الفلسطينية، وتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت تلك السلطة الفلسطينية. وسيطلب كل ذلك انخراطاً بناءً وفعالاً من إسرائيل وأهم الشركاء الإقليميين

اتفاق بأنها ستعلق جهودها في الوساطة بين إسرائيل وحماس في حال عدم التوصل إلى اتفاق في تلك الجولة. وسوف تستأنف تلك الجهود مع الشركاء عند توافر الجدية اللازمة لإنهاء هذه الحرب والمعاناة الإنسانية للمدنيين في قطاع غزة. وسوف تكون دولة قطر وقتئذ في المقدمة لبذل كل جهد حميد لإنهاء الحرب وعودة الأسرى والمحتجزين. لقد استمع مجلس الأمن على مدى الأيام الماضية إلى إحاطات توضح تدهور الوضع الإنساني في القطاع. فقد حذرت التقارير الدولية من أن المجاعة على وشك الحدوث. وهذا الوضع يستدعي أن يفرض مجلس الأمن وقف إطلاق نار كامل وفوري وتنفيذ قراراته ذات الصلة، بما فيها القرار 2720 (2023) والقرار 2735 (2024).

إن العمود الفقري لإيصال المساعدات الإنسانية هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وهنا، نؤكد من جديد على أهمية دعم التفويض الممنوح للوكالة وفقاً لقرار الجمعية العامة 302 (د-4). كما نؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الذي يكفله قرار الجمعية العامة 194 (د-3) وقرار مجلس الأمن 237 (1967).

تؤكد دولة قطر من جديد على أهمية تضافر الجهود الإقليمية والدولية لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان والتضامن من أجل عدم انزلاق المنطقة إلى حرب إقليمية شاملة والتأكيد على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 (2006).

إن المسار الوحيد نحو الاستقرار والازدهار في المنطقة هو الحل السياسي الشامل والعدل للقضية الفلسطينية على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال ووقف أنشطة الاستيطان والتأكيد على رؤية حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 بموجب قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وختاماً، نؤكد على التزام دولة قطر الثابت بدعم الشعب الفلسطيني الشقيق حتى نيله حقوقه المشروعة كافة، وفي طليعتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية. كما نجدد دعوتنا للمجلس إلى الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد.

مدى عقود طويلة، فإن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال وستبقى تحظى بدعم قوي وواسع من جميع الدول المؤمنة بالقانون الدولي ومبادئ العدالة وحقوق الشعوب. وكلما أقدم كيان الاحتلال الإسرائيلي على خطوات عدوانية إضافية سعياً منه لتصفية هذه القضية العادلة ومحو التاريخ وتغيير الجغرافيا، كلما ازداد عدد المتضامنين والمساندين للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم. الحقيقة الراسخة هي أن من يعتقد بأن أعمال القتل والإبادة والتهدير القسري ستقضي لتصفية القضية الفلسطينية واهم، ومن يعتقد بأن قانون القوة سيتغلب على قوة القانون مخطئ. فالجرائم والمجازر الإسرائيلية لن تزيد الرازحين تحت الاحتلال في فلسطين وسورية ولبنان إلا تمسكاً بحقوقهم المشروعة وعزمهم على استعادة أراضيهم المحتلة على النحو الذي يكفله القانون الدولي.

إن إمعان كيان الاحتلال بممارسة القتل وتدمير البنى التحتية المدنية والتهدير القسري واستهداف الطواقم الإنسانية، بمن فيهم 243 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، واستهداف الصحفيين بشكل متعمد، ومحاولة الإساءة للأمم المتحدة وأمينها العام، وحظر عمل الأونروا، كلها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وأحكام الميثاق وتعبير عن نهج إجماعي إقصائي وسياسات مكرسة ومتجذرة لدى سلطات الاحتلال. فجرائم سلطات الاحتلال اليوم هي امتداد لجرائم عصابات هاغاناه وشستيرن وأرغون الإرهابية قبل عقود. واغتيال طواقم العاملين في الأمم المتحدة واستهداف الأمم المتحدة ليس سوى امتداد لاغتيال الوسيط الدولي الأول الذي تعينه الأمم المتحدة، ألا وهو السويدي الكونت فولك برنادوت، الذي تولى قاتله لاحقاً منصب ما يسمى برئيس وزراء كيان الاحتلال.

ما كان لجرائم الاحتلال أن تستمر لولا الدعم المتعدد الأشكال الذي توفره الولايات المتحدة وعدد من حلفائها لإسرائيل، وسعيها الدؤوب لتجنيب مجرمي الحرب الإسرائيليين أية مساءلة وتمكينهم من الإفلات من العقاب. لقد أشعلت إسرائيل بعدوانها وغطرستها نيران الحرب في قطاع غزة ووسعت نطاق العدوان حتى باتت المنطقة بأكملها على حافة حرب شاملة. لذا فإن نهوض مجلس الأمن بمسؤولياته لإنقاذ الأرواح من خلال وقف الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في فلسطين، ووضع

والدوليين، وفي طليعتهم الولايات المتحدة. ولتحقيق هذه الرؤية يجب إنهاء الاحتلال ووضع مسار سياسي واضح وخريطة طريق شفافة وملزمة لا يمكن التراجع عنها على أساس حل الدولتين، بما يقود إلى تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. ونرحب في هذا الإطار بإنشاء تحالف حل الدولتين وانعقاد اجتماعه الأول في الرياض.

ونؤكد على أهمية منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة كخطوة أساسية نحو تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. ولن يأتي الحل فقط من الخارج، فالسلام يحتاج أيضاً لمن يناصره في الداخل ويعمل جاهداً من أجله ويتجاوب مع المبادرات المطروحة من المجتمع الدولي. كما يتطلب ذلك نبذ خطاب الكراهية والامتناع عن أية إجراءات أحادية كالتصعيد في الضفة الغربية وزيادة الأنشطة الاستيطانية.

ويظل دور وكالة الأونروا محورياً ولا غنى عنه طالما استمرت محنة اللاجئين الفلسطينيين. والتشريعات الإسرائيلية الأخيرة التي تستهدف عمل الوكالة لا تهدد الاستجابة الإنسانية العاجلة فحسب، بل أيضاً الاستقرار في المنطقة.

يتمنّى بلدي جهود أعضاء مجلس الأمن منذ بدء هذه الأزمة، ولكن هذا المجلس بحاجة لترميم مصداقيته واستعادة دوره. فلدى المجلس العديد من الأدوات، وهذه الأدوات الخطيرة تتطلب الخروج عن المألوف. إن نجاح جهودكم يتطلب تعاوناً حقيقياً بين أعضاء المجلس والتزاماً راسخاً من جميع الأطراف بوقف الحرب وتحقيق حل الدولتين.

وفي الختام، ستواصل الإمارات العربية المتحدة جهودها الدبلوماسية والإنسانية لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق وحقه في تقرير مصيره، والدفع قدماً بجهود تحقيق السلام والأمن لكافة شعوب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحّاك (الجمهورية العربية السورية): على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي وأعماله العدوانية الممنهجة وجرائمه الوحشية على

مسيوق. ويشدد بلدي على ضرورة تمكين الأونروا من الوفاء بولايتها في فلسطين المحتلة والدول المضيفة، بما فيها بلدي سورية، وتوفير التمويل اللازم لذلك.

ختاماً، تدين سورية الاعتداءات الإسرائيلية المتعمدة على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتشدّد على ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة عناصر القوة، وكذلك أمن وسلامة بعثتي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وعدم المساس بولايتيهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينديس. **السيد لامبرينديس (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان الجبل الأسود وصربيا وألبانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وسان مارينو.

وسيُرفع النص الكامل لبنياني على الإنترنت.

يشعر الاتحاد الأوروبي، على غرار وفود أخرى، بقلق بالغ إزاء التصعيد العسكري الكبير في الشرق الأوسط والخطر الذي يمثله على المنطقة بأسرها. ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وإنهاء الأعمال العدائية بشكل دائم، وتحسين إمكانية الوصول، وتوزيع المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء غزة بشكل مستدام، تمسياً مع القرار 2735 (2024).

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه للعدد غير المقبول من الضحايا المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، في غزة والضفة الغربية، وكذلك مستويات الجوع الكارثية وخطر المجاعة الوشيك الناجم عن عدم كفاية المساعدات التي تدخل إلى غزة. كما ندين مرة أخرى، بأشدّ العبارات الممكنة، الهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ونكرر تأكيد التزامنا الثابت بتحقيق سلام عادل شامل ودائم على أساس حل الدولتين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزامنا بتنفيذ القرار 2334 (2016). ولتحقيق هذه الغاية، سينظم الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع بلجيكا، اجتماع المتابعة الثاني للتحالف العالمي لتنفيذ

حد للقصف والاجتياح البري للبنان، وإنهاء الاعتداءات الإسرائيلية الهمجية المتكررة على سورية، هي الأولوية المطلقة اليوم. ومن غير المقبول أن يبقى مجلس الأمن رهينة قرار سياسي لدولة واحدة ارتأت تغليب مصلحة الاحتلال الإسرائيلي وإطالة أمده على حساب أمن وسلامة المنطقة ودماء شعوبها.

في إطار سعيه المتواصل لإشعال المنطقة، يشن كيان الاحتلال الإسرائيلي بشكل شبه يومي اعتداءات على أراضي الجمهورية العربية السورية، مستهدفا المدنيين الأمنيين في منازلهم، بما فيهم النساء والأطفال، والأحياء السكنية التي تضم مقرات وبعثات دبلوماسية ومكاتب للأمم المتحدة. إلى جانب استهدافه المنشآت الاقتصادية والمرافق الخدمية بما فيها الطرق والجسور والمعابر الحدودية التي يسلكها القادمون من لبنان الشقيق هرباً من آلة القتل الإسرائيلية.

وقد أكدت القمة العربية - الإسلامية المشتركة التي استضافتها المملكة العربية السعودية الشقيقة مشكورة قبل أيام إدانته الشديدة للعدوان الإسرائيلي على سورية، وطالبت مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات اللازمة والحازمة لوقف جرائم الاحتلال وتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري المحتل.

إن بلدي سورية يحذر من أن استمرار إسرائيل في إشعال نيران الحروب في منطقتنا سيستبب في نشر الفوضى، وزعزعة الأمن والاستقرار، وتهديد السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ويطالب بلدي مجلس الأمن بالحيولة دون ذلك، والتنفيذ الفوري لقراراته ذات الصلة، وفي مقدمتها القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981)، بما يكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس، ونيلها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

تجدد سورية تأكيد رفضها القاطع للإجراءات الأحادية التي تتخذها سلطات كيان الاحتلال الإسرائيلي لتقويض وكالة الأونروا وحظر عملها داخل الأراضي الفلسطينية، والتي بلغت حد توصيفها زيفاً وزوراً على أنها منظمة إرهابية. وهو سلوك بالغ الخطورة وغير

الاتحاد الأوروبي في إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات التقييدية ضد المستوطنين المتطرفين والكيانات والمنظمات التي تدعمهم، وضد حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء التصعيد العسكري في لبنان. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار عبر الخط الأزرق، وإلى التنفيذ الكامل والمتناسق للقرار 1701 (2006). ونؤيد تماماً الدور الأساسي لتحقيق الاستقرار الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وندين الهجمات التي تستهدفها.

أخيراً، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ونذكر بأهمية دعم قرارات المحاكم الدولية وتنفيذها.

رُفعت الجلسة الساعة 17/55.

حل الدولتين - بعد الاجتماع الرسمي الأول الذي استضافته المملكة العربية السعودية - في بروكسل.

ونشدد على الدور الأساسي الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وصُرفت الدفعة الثالثة من تمويل الاتحاد الأوروبي للأونروا لعام 2024 في تشرين الأول/أكتوبر، ليلبلغ دعمنا المالي للوكالة هذا العام 82 مليون يورو. ويشكل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى حد بعيد أكبر جهة مانحة للأونروا، على مر السنين وحتى الآن. وخصّصت مدفوعات مماثلة للعام المقبل. وندين أي محاولة لإلغاء اتفاق عام 1967 بين إسرائيل والأونروا أو محاولة عرقلة قدرتها على تنفيذ ولايتها.

يدين الاتحاد الأوروبي التصعيد المتزايد في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، عقب تزايد عنف المستوطنين وتوسيع المستوطنات غير القانونية والعملية العسكرية الإسرائيلية. وينظر